بالمائة من الارتفاع السنوي خلال هذه الفترة ، **كما يؤكد ذلك ارتفاع الحصة النسبية للمنتجات المذكوره أي النهائية وشبه النهائية في مجمل الواردات السوفياتية من البلدان النامية المذكورة من ١١ بالمائة في سنة ١٩٦٠ الى ٢١ بالمائة في سنة ١٩٧٣ .** وبينما تماطل دول السوق المشتركه في مفاوضاتها مع دول المغرب العربي وتهلل الصحافة والدوائر الاقتصادية الغربيه لاتفاق السوق الاوروبية المشتركة مع مجموعة دول افريقيا والكارائيب والباسيفيك ، نجد بأن الاتحاد السوفياتي قد الغى منذ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ الرسوم الجمركية على جميع البضائع الواردة من البلدان النامية بما فيها السلع النهائية وشبه النهائية . **ونحن نعلم بأن حجم ومعدلات النمو لانتاج السلع النهائية وشبه النهائية ولصادرات منها ذات أهمية بالغة في تصفية التخلف الذي تعاني « بلدان العالم الثالث » منه .** ووفقا لاحصاءات هيئة الامم المتحدة زادت صادرات البلدان الفتية من هذه الزمرة من السلع من ٣ر٩ مليار دولار في سنة ١٩٦٠ لتصل الى مبلغ ٢ر٤ مليار دولار في سنة ١٩٧١ ، كما ارتفعت حصة هذه الزمرة من السلع في صادراتها من ١٤ بالمائة الى ٢١ بالمائة خلال الفترة المذكورة . بيد أن البلدان النامية تصطدم عند تصديرها هذه السلع بمنافسة لا ترحم من الصناعة العصرية للدول الراسمالية المتطورة وبحواجز جمركية تضعها امامها هذه الدول . ولو اخذنا تطور صادرات البلدان النامية من السلع المذكورة الى الاتحاد السوفياتي نجد بأنها نمت خلال الفترة المأخوذة ١٩٦٠ — ١٩٧٣ بمعدل ١٨ر٢ بالمائة سنويا وهو معدل يفوق معدل نمو صادراتها من المواد الاولية الذي بلغ ٨ر٨ بالمائة سنويا . وفعلا فقد قفزت هذه الصادرات النهائية وشبه النهائية الى الاتحاد السوفياتي من ٥٢ مليون روبل سوفياتي الى ٤٦٠ مليونا في غضون ١٣ سنة بينما ارتفعت حصتها النسبية من مجموع الواردات السوفياتية من تلك البلدان من ١٠ر٩ بالمائة الى ٢٦ر٥ بالمائة . ان أول بلد متخلف مصدر للسلع النهائية وشبه النهائية الى الاتحاد السوفياتي هو الهند تتلوها مباشرة جمهورية مصر العربية . لقد وصلت قيمة الصادرات المصرية المصنعة (النهائية وشبه النهائية) الى الاتحاد السوفياتي لمبلغ ١ر١١٦ مليون روبل أو ٤٤ بالمائة من مجموع تجارة الاتحاد السوفياتي مع الدول المصدرة الرئيسية اليه (الهند ومصر والجزائر وايران والباكستان وسورية) ، وتشكل منتجات صناعات النسيج مثالا على اتساع الواردات السوفياتية من المنتجات النهائية لصناعات البلدان النامية التي تتاجر مع الاتحاد السوفياتي .

ولا بد لنا من ان نلاحظ هنا الى ان الاقطار العربية بمعظمها لم تبذل اية محاولة جادة لتطوير التبادل التجاري مع بلدان مجلس التعاضد والمعونة المتبادلة (الكوميكون) لا بل ان التقارب المتزايد بينها وبين اوربا الغربية (واميركا) يبدو وكأنه تراجع عن تنويع الاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية العربية وتجاهل للصلة الحيوية بين التصنيع العربي والتجارة الخارجية .

اختلال التجارة الخارجية المصرية

في اطار النظام الراسمالي تنزل قسمة العمل الدولية بالبلدان المتخلفة الى مرتبة الاقتصاد الهامشي الذي يخضع للبلدان المركزية المتطورة صناعيا . انها تجعل هذه البلدان محلا للاستغلال الراسمالي الاحتكاري .

عندما نضيف العلاقات الاقتصادية الجائرة الى « مقصات الاسعار » والى المبادلات غير المتكافئة نجد بأن عوائد الدول النامية من التصدير تتقلص بينما ترتفع بالمقابل وبمليارات الدولارات ، انفاقاتها على الاستيراد في كل عام .